بين «القمة الإسلامية» و«ورقة دي ميستورا»

فرنسا - فراس عزيز ديب

عندما تعلن الحكومة «الإسرائيلية» أنها ستعقد اجتماعها اليوم في الجولان السوري المحتل، بل تذهب المعلومات الصحفية لحد القول إن نتنياهو سيبلغ بوتين رسمياً بأن «إسرائيل» لن تتنازل عن الجولان المحتل مستقبلاً، فهذا الأمر يجعلنا نذكّر المتهكمين على فكرة المؤامرة بأن ما يجري في «جنيف» خصوصاً والمنطقة عموماً، لا يمكن اختصاره فقط بـ«حل سياسي للأزمة السورية». بل هو إعادة تشكيل المنطقة من جديد، وهذا الأمر يبدو فيه «جنيف» تفصيلاً بسيطاً، فـ«الإسرائيليون» بدوا وكأنهم يدركون أن سطور الحل بدأت، لكنهم لم يحاولوا التملص من أي التزام بما يتعلق بهم فحسب، لكنهم كذلك الأمر يحاولون الاستثمار في كل صغيرة وكبيرة على مستوى المنطقة لضمان تحقيق مايصبون إليه، إن كانَ عبر تبنّي رعاة الحرب على سورية لخطابهم، أو في التفصيلات الصغيرة التي يحاول «دي ميستورا» تكريسها كقواعد أساسية للحل السياسي في سورية، فكيف ذلك؟

في مؤتمره الصحفي قبل أمس، أكد رئيس الوفد الرسمي لمفاوضات «جنيف» الدكتور «بشار الجعفري» أن الوفد اجتمع مع «دي ميستورا» وسلّمه مقترحات سوريّة للتعديل على الورقة التي كان قد تقدم بها الوسيط الدولي نهاية الجولة الماضية، وأن جوابه سيكون صباح الإثنين القادم.

بالتأكيد لا ندعي أننا اطلعنا على بنود المقترحات الرسمية للتعديل؛ لكن ومن خلال فهمنا للآلية التي تفكر بها القيادة السورية قد نستطيع أن نستشف أهم البنود التي قد تم طلب تعديلها، فالورقة التي سلمها «دي ميستورا» وإن كانت تنطلق في الكثير من جوانبها من وجهة النظر الرسمية، لكن هذا لا يمنع أن الشيطان يكمن في التفاصيل، فما بالنا إن كان بعض التفاصيل يتراقص حولها الكثير من الشياطين.

إن الكلام «الإسرائيلي» عن عدم الانسحاب من الجولان السوري المحتل، لا يمكن فصله عن المادة الأولى من الوثيقة والتي تتحدث عن ضرورة استعادة الجولان بـ«الطرق السلمية»، مع تجاهلٍ كاملٍ لقضية «لواء إسكندرون المحتل». هي مقاربةٌ بسيطةٌ، إذا كانت «إسرائيل» ترفض إعادة الجولان المحتل ضمن أي اتفاق، وإذا كانت وثيقة «دي ميستورا» تُلزم السوريين بالعمل سلمياً لاستعادة الجولان، إذاً كيف سيعود الجولان؟

هذه الفقرة تبدو في النهاية وكأنها بند من بنود «أوسلو» مع فارق بسيط هو أن الاتفاق هناك كان بين المحتل ومن ادّعى أنه صاحبُ الحق، أما هنا فهو اتفاقٌ بين الأدوات السياسية للمحتل وصاحب الحق، ثم إذا كان «دي ميستورا» يتحدث عن الأمم المتحدة فلماذا لا يكون هناك بندٌ يدعو «إسرائيل» لتطبيق قرارات مجلس الأمن حول الانسحاب من «الأراضي المحتلة»؟ مع تذكير «دي ميستورا» أن ميثاق الأمم المتحدة شرّع للدول العمل بأي وسيلةٍ بما فيها العسكرية لاستعادة الأراضي المحتلة.

أما المادة العاشرة من الوثيقة فهي ليست مرتبطةٌ بالكلام «الإسرائيلي» فحسب، لكنها تبدو استكمالاً للمادة الأولى، فعندما يتحدث عن إعادة بناء «جيش وطني موحد»، فهذا الأمر يفترض أن الجيش العربي السوري أساساً غير وطني ومنقسم، وأن التشكيلات الإرهابية المسلحة هي تكتلاتٌ موازيةٌ للجيش السوري. الأخطر من ذلك أن الحديث عن إعادة بناء الجيوش لا يكون مرتبطاً بالشكل التنظيمي بقدر مايكون الهدف الأساسي هو «العقيدة القتالية»، فما العقيدة القتالية التي سيبني عليها الجيش الذي يريد «دي ميستورا» بناءه، وهو أساساً يفترض أن السلام مع «إسرائيل» سيكون تحصيل حاصل؟

مع الأيام ربما سنتأكد أن الرغبة «الإسرائيلية» لا تبدو وحدها ملهم «دي ميستورا»، لكن هناك أيضاً حلف «الاعتدال» في المنطقة والذي لا يبدو بأي حال من الأحوال منفصلاً عن الرغبة «الإسرائيلية»، لكن لكلٍّ اتجاهه، فما الذي يريده هؤلاء؟

علينا أن نعترف أن الصمود السوري أسقطَ قبلاً منظومة «الجامعة العربية» كأداةٍ، وهو نجح حالياً بإسقاط منظومة ما يُسمى «التعاون الإسلامي». كان الأمر مضحكاً أن يتحدث «أردوغان» عن أهمية «التعاون الإسلامي» فيما هو ووزير خارجية مصر لم يتصافحا!! هذه جزئيةٌ تعطينا مثالاً عن أهمية هكذا أنواع من القمم المبنية على تكتلات عفا عنها الزمن.

لكن في المقابل، علينا أن نعترف أن بيان القمة فيه من الأشياء ما يمكننا إسقاطها على ورقة «دي ميستورا»، فليس غريباً مثلاً أن الورقة تدعو سورية لأن تكون دولةً «تنبذ الإرهاب» وتوقف نشاط «المنظمات الإرهابية»، وفي الوقت ذاته فإن البيان الختامي للقمة شدّد على اعتبار أن بعض نشاطات حزب الله «إرهابية»، هذا دون أن ننسى الحملة التي شنها نظام «آل سعود» لشيطنة الحزب في الأسابيع الماضية، فهل هذا البند له علاقةٌ بشكل سورية المستقبلي؟ ليس ذلك فحسب، فالإصرار على تجاهل مبدأ «علمانية الدولة» من دي ميستورا لا يقودنا لكلام «أردوغان» الذي قاله قبل ساعات من القمة عن ضرورة وجود دولة «مسلمة» ذات صفة دائمة في مجلس الأمن، بل أبعد من ذلك، هذا الأمر يجعلنا نتأكد أن محاولةَ إبقاء دول هذه المنطقة محكومةً بهاجسَي «التمذهب والحديد» لن تتوقف ولن يُسمح لها بالخروج من هذه البوتقة لأن السيطرة عليها تبقى أسهل، حتى لو كانت تلك الدول «ديمقراطيةً شكلاً» فالعلمانية حالةٌ أوسع من مفهوم الديمقراطية، وهم لا يريدون للسوريين أن يخرجوا من هذه العباءة التي يبدو فيها جميع المؤثرين بالملف السوري (دون استثناء) مستفيداً، لكن ماذا سيكون رد دي ميستورا؟

لنعترف أن أجوبة «دي ميستورا» ستكون مرتبطةً بشكل أساسي بما يريده «الإسرائيلي» ومعه حلف «الاعتدال»، الذين أنقذوا أدواتهم مسبقاً بتلك الهدنة «المشؤومة»، وهذه النقاط لديهم جوهريةٌ، وليس من السهولة بمكان أن يتنازلوا عنها، حتى «معارضة الرياض» لا تملك القرار أن ترفض أو أن توافق، مع العلم أن «معارضة الرياض» على علاّتها باتت تملك رؤيةً أفضل من الرئيسين الفرنسي أو المصري، على الأقل إن سألناهم ماذا تريدون من «جنيف»؟ لكان جوابهم نريد «إسقاط النظام»، لكن ماذا يريد هولاند أو السيسي؟!

الرئيس المصري مثلاً ومع تكرار ما سميناه يوماً «الضياع الإستراتيجي»، انتقل من طرح «توطين الفلسطينيين في سيناء مقابل التنازل عن حق العودة»، إلى التوصل لاتفاق مجحف بحق مصر في سد النهضة، وصولاً لتنازله عن الجزر المصرّية لـ«آل سعود». الأمر لم يدفع المصريين لإدانة هذا التصرف فحسب، بل دفع السودانيين أيضاً لمطالبة حكومتهم باستعادة «حلايب» و«شلاتين» كون البازار لا يزال مفتوحاً.

المشكلة أن السيسي أوصل الشعب لنقطة اللاعودة، فإن تصاعدت الاحتجاجات ماذا سيقابلها؟ هذا دون أن ننسى فرضية أن الجميع مستفيدٌ من الفوضى بمن فيهم المروجون لولاية «سانت كاترين الطائفية» جنوب سيناء، والأهم أن النخبة المصرية كانوا ولا يزالون ينامون بالعسل، بقولهم إن مصر ليست سورية، وفاتهم أن مصر ليست سورية لأنها أساساً تحوي «سفارةً إسرائيلية»، وهي مرتبطةٌ بالمساعدات الأميركية مسبقاً والخليجية حالياً. مصر ليست سورية؛ ليس لأنكم تفوقون الشعب السوري تحضراً كما تدّعون، بل لأنه يفوقكم تمسكاً بثوابته، فماذا يريد منك «الإسرائيلي» أكثر من ذلك؟

ربما هو لا يريد، لكن مشيخات النفط تريد، كما أرادوا في سورية وكما يريدون الآن من لبنان، ومايجري بين «سعد الحريري» من جهة و«أشرف ريفي» من جهة ثانية ما هو إلا رأس الخيط الذي سيشعلُ شرارته «آل سعود» في القريب العاجل، ومن لا يصدق فليسأل «فرانسوا هولاند» الذي قرر فجأةً زيارة لبنان، ترى لماذا تزور لبنان وهو بلا رئيس والمجلس مدد النواب فيه لأنفسهم والحكومة في واد والشعب في واد؟ ربما سيصمت... لبرهةٍ ويقول... على الأسد أنّ يرحل ولو بعد حين...

الكرة الآن بملعب «دي ميستورا» والتعديلات المطلوبة لا تحتاج إلى تأويلات، وإعادة تشكيل المنطقة يجب ألا يمر عبر «الثوابت السورية»، فهل سيَكون؟ ساعاتٌ قليلةٌ ويأتينا الجواب... بالرفض...

رؤية «مؤتمر القاهرة» للحل: هيئة حكم انتقالي بخمسة مكونات مشتركة بين السلطة والمعارضة

الوطن

أعلن عضو «مؤتمر القاهرة» للمعارضة جهاد مقدسي إلى الجولة الثالثة من محادثات جنيف ٣ أن الوفد قدم رؤية المؤتمر لـ«الحل السياسي» في البلاد للمبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا والتي تتضمن كيفية «تنفيذ بيان جنيف وتفاصيل موضوع جسم الحكم الانتقالي» وذلك بناء على طلب من المبعوث الأممي.

وكتب مقدسي في صفحته الشخصية على موقع «فيسبوك» أمس: قدمنا مساء أمس (الجمعة) للسيد ستافان دي ميستورا وبناء على عنوان الجولة الحالي للمحادثات: (الانتقال السياسي) رؤية مؤتمر القاهرة لكيفية تنفيذ بيان جنيف وتفاصيل موضوع جسم الحكم الانتقالي وفقاً لنص وثائق مؤتمر القاهرة (الميثاق + خريطة الطريق السياسية).

وأوضح، أن دي مستورا طلب «الدخول بالتفاصيل لكي يعلم الجميع ما رؤية وتفاصيل الحل السياسي لدى المكونات السياسية الأساسية المدعوة لجنيف وفقاً للقرار ٢٢٥٤».

وأشار مقدسي إلى أن طلب دي مستورا يأتي بعد «الانتهاء من مرحلة العموميات لأنه سبق وأصدر مع نهاية الجولة السابقة للمحادثات ورقة إطارية عامة من ١٢ نقطة لخص فيها ما وجده «هو» كبنود إطارية عامة ومشتركة بين الوفود وبالتالي حان الوقت لتجاوز العموميات وطرح الرؤى التفصيلية لكل وفد وموقفه من موضوع تشكيل هيئة الحكم الانتقالي كما نص عليها بيان جنيف والقرارات الأممية ذات الصلة». وبعد أن لفت مقدسي إلى أنه «من حق الناس أن تعلم موقفنا كمنصة مؤتمر القاهرة بهذا المجال ذكر أن «ما طرحناه رسمياً استناداً لبنود وثائقنا (وهي معلنة ومنشورة منذ حزيران ٢٠١٥): هيئة الحكم الانتقالي بالنسبة لنا ليست جسماً واحداً بل هيئة كاملة الصلاحية «كمؤسسة» تضم خمسة مكونات «مشتركة» بين السلطة والمعارضة.

وأوضح، أن المكونات الخمسة هي «مجلس وطني انتقالي (دوره تشريعي ورقابي بموضوع إطلاق عملية التعديلات الدستورية والإشراف عليها وصولاً لدستور سوري جديد)، مجلس القضاء الأعلى، حكومة المرحلة الانتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة وفقاً لبيان جنيف، المجلس الوطني العسكري (تحت أمرة الحكومة الانتقالية ويتولى موضوع محاربة الإرهاب وتنظيم موضوع السلاح العشوائي ودمج الفصائل «السورية» في جسم الدولة السورية (غير الإرهابية بالانتماء أو الممارسة، ومن قبلت الحل السياسي والتزمت بالاتفاق السياسي)، الهيئة العليا للعدالة والإنصاف (العدالة الانتقالية والمصالحات)».

وأوضح مقدسي «تنتهي المرحلة الانتقالية مع إنجاز الانتخابات البرلمانية والرئاسية وفقاً للدستور الجديد بعد إقراره سورياً».

وذكر، أن وفد مؤتمر القاهرة طلب من دي ميستورا «نقل هذه البنود رسمياً لوفد الحكومة السورية في جنيف وأن يعود لنا بالرد عليها لكي تكون هذه المحادثات غير المباشرة ليست مجرد «حديث مع الذات» بل انخراط بناء قد ينتج عنه شيء ما».

وأكد مقدسي أن وثائق مؤتمر القاهرة هي «منتج سوري صرف هدفه الأولي الحفاظ على الدولة السورية وليس السلطة وخلق نمط حكم جديد يضمن صناعة السلام بين السوريين من كل الأطراف دون إقصاء وبشكل غير تجميلي وهذا المنتج هو «وجهة نظر» ممكن البناء عليها وتحديثها بما يناسب مكونات الشعب السوري ومتطلبات الحل والانتقال السياسي».

وأوضح أن «ما يجري في جنيف اليوم ليس «شأناً خاصاً» هدفه إنتاج أو تعزيز زعامات ما أو تصدر لمشهد سياسي هو مؤقت حتماً أو إنجاح لتحزبات سياسية بل هو «شأن عام وعام جداً» يخص جميع السوريين دون استثناء وفي كل مكان ومن كل فئة مجتمعية»، مضيفاً: «نحن في منصة مؤتمر القاهرة نقوم بالتعبير عما نزعم أنه رؤية مقبولة من «أغلبية السوريين من كل الأطياف» بما يضمن وضع طموحاتهم الكبيرة والمشروعة والمحقة على سكة التنفيذ.. عبر تغيير نمط الحكم وإنهاء الحرب ووضع حد للتدخل الخارجي بالشأن السوري.. فالاتفاق السياسي المأمول سيسحب ذرائع دعم هذا أو ذاك الطرف ويعيد القرار لبد السوريين تدريجياً ويحفظ الكيان السوري العزيز علينا جميعنا.. دون منافسة أو إقصاء أو حصرية لحق أي مكون سوري آخر.. لأننا نعبر ولا نمثل».

من لقاء سابق جمع جهاد مقدسي ورندا قسيسي وقدري جميل بالمبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا

وفد مصري في جنيف لمتابعة المحادثات السورية

وكالات

في خطوة لها دلالات ناجمة عن تطورات محتملة في التعاطي الإقليمي مع الأزمة السورية ومع احتمال التوصل لنتائج إيجابية في هذه الجولة من محادثات جنيف ٣ أعلنت مصر بأن وفداً مصرياً، توجه صباح الجمعة إلى جنيف، لمتابعة جولة المحادثات الثالثة بين الأطراف السورية.

وصرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية، المستشار أحمد أبو زيد، بأن وفداً برئاسة نائب مدير مكتب الوزير السفير نزيه النجاري، توجه صباح الجمعة إلى جنيف، لمتابعة جولة المفاوضات الثالثة بين الأطراف السورية.

ونقلت مواقع إلكترونية عن بيان للخارجية المصرية، أن رئيس الوفد المصري، من المقرر أن يلتقي السبت، مع ممثلي مؤتمر المعارضة الذي عقد في القاهرة يومي ٨ و٩ حزيران ٢٠١٥، كما سيلتقي عدداً من مبعوثي الدول الأخرى المعنية بالقضية السورية، وهي الدول الأعضاء في مجموعة دعم سورية. وتجدر الإشارة إلى أن الوفد الممثل لمجموعة مؤتمر القاهرة للمعارضة، والمشكل من جهاد مقدسي وجمال سليمان وقاسم الخطيب ومنير درويش وفراس الخالدي وبشير السعدي ووفيق عرنوس، كان قد وصل إلى جنيف منذ أيام.

والتقى الوفد الجمعة، مع المبعوث الدولي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا، في إطار الجولة الثالثة من محادثات جنيف٣ التي تُجرى الآن بشكل غير مباشر بين وفد الحكومة السورية الرسمي وممثلي المعارضات بوساطة المبعوث الأممي، حيث طرح عليه تصوره لتنفيذ خريطة الطريق للحل السياسي التي أعدها مؤتمر القاهرة.

رغم الانسحاب الجزئي.. القوة العسكرية الروسية في سورية على المستوى نفسه

بعد مرور شهر على سحب روسيا الجزئي لقوتها من سورية، بعد أن أتمت المهمة المنوطة بها في مكافحة الإرهاب، لا تزال القوة العسكرية لموسكو على المستوى نفسه فعلى الرغم من تراجع عدد الطائرات المقاتلة لا تزال تحتفظ بعدد كبير من طائرات الهليكوبتر الهجومية القادرة على توفير دعم قتالي عن قرب للجيش العربي السوري، ولا تزال عمليات الإمداد مستمرة عبر الرحلات المنتظمة لطائرات الشحن التابعة للجيش الروسي وعبر مسار الشحن «السوري السريع». وحسب وكالة «رويترز» للأنباء ليس هناك أي تراجع في عمليات الإمداد فالرحلات المنتظمة لطائرات الشحن التابعة للجيش الروسي، فهي لا تزال مستمرة وتصل إلى مطار حميميم في ريف اللاذقية منذ إعلان بوتين سحب معظم القوات في الرابع عشر من آذار. واستمرت كذلك عمليات الإمداد عبر مسار الشحن «السوري السريع» وانتشرت قوات من سلاح المهندسين الروسي في مدينة تدمر التاريخية.

وقال محرر الشؤون الأوروبية في مجلة «آي. إتش. إس جين ديفنس» الأميركية الأسبوعية، نيك دي لارياجا: «لم يجر سحب كبير (للقوات). الوجود العسكري الروسي في سورية لا يزال القوة نفسها التي كان عليها في نهاية ٢٠١٥».

ويمكّن الإبقاء على وجود عسكري قوي في سورية روسيا من الاحتفاظ بقدرتها على التأثير في الوضع هناك من خلال مساندة الحكومة السورية. وسيرغب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أيضاً في ضمان دور روسيا في مساعي التوصل لحل للأزمة لإثبات موسكو كقوة سياسية عالمية بعد خلافها مع الغرب بسبب الأزمة في أوكرانيا.

وأظهرت صور ومقاطع فيديو يوم الخميس الماضي، نشرها مدونون أتراك من خلال موقع «بوسفورس نيفال نيوز» التركي على الإنترنت، سفينة الإنزال الروسية «ساراتوف» في طريقها إلى قاعدة طرطوس البحرية الروسية محملة بعشر شاحنات عسكرية على الأقل. ويتكرر ظهور هذه السفينة في المسار «السوري السريع» الذي تستخدمه روسيا لنقل إمدادات إضافية وعتاد إلى سورية منذ الإعلان عن سحب القوات الروسية.

وفي الأسابيع الأخيرة تم إرسال قوات روسية وعتاد عسكري إلى سورية جواً، حيث تنقل طائرة شحن من طراز «إليوشن آي. إل ٧٦» تشغلها القوات الجوية الروسية تحت رقم تسجيل «آر. إيه ٧٨٨٣٠» شحنتين في الشهر إلى سورية، منذ كانون الأول، ووفقاً لموقع «فلايترادار٢٤. كوم» المتخصص في بيانات التعقب فإن آخر رحلة قامت بها هذه الطائرة كانت للقاعدة الجوية الروسية في اللاذقية في التاسع والعاشر من نيسان الجاري.

وتتسع الطائرة لما يصل إلى ١٤٥ شخصاً أو ٥٠ طناً من العتاد، ونقلت «رويترز» عن كولونيل في القوات الجوية الروسية أن «طائرات الشحن «آي إل-٧٦» استخدمت لنقل مركبات ثقيلة منها طائرات هليكوبتر إلى سورية وهو ما زاد من أعداد طائرات الهليكوبتر المقاتلة في البلاد على حين خفضت روسيا من أعداد طائراتها المقاتلة».

وتابع الكولونيل الروسي: «سحبنا بعض الطائرات وأضفنا طائرات هليكوبتر. لا نحتاج إلى إسقاط كميات كبيرة من القنابل خلال وقف لإطلاق النار... يمكن لطائرات الهليكوبتر أن تحلق على ارتفاعات أقل وأن تراقب الأرض بشكل أفضل».

وتظهر صور الأقمار الصناعية التي نشرها محللو مجلة «آي. إتش. إس جين ديفنس» الأسبوعية على الإنترنت، أن لدى روسيا حالياً أكثر من ٣٠ طائرة هليكوبتر في سورية ويشمل ذلك أسطولاً من نحو ثماني طائرات من طراز «إم. آي ٢٨ إن نايت هانتر» و«كيه. إيه ٥٢ أليجيتور» في قاعدة الشعيرات الجوية جنوب شرقي مدينة حمص.

وقال الباحث في المعهد الملكي للدراسات الأمنية والدفاعية، جاستن برونك، حسب «رويترز»: إن «صوراً منفصلة تظهر ٢٢ مقاتلة و١٤ طائرة هليكوبتر في قاعدة حميميم الجوية مقارنة بتسع وعشرين مقاتلة وسبع طائرات هليكوبتر تم رصدها هناك في أوائل شباط الماضي»، وأضاف: «كل ما تم سحبه في الحقيقة هو المقاتلات الهجومية. «وأضاف: من الناحية الفنية إنها «قوة أكبر كثيراً مما كانت عليه». ومنذ الإعلان عن الانسحاب الجزئي يرى دبلوماسيون غربيون بأن القوات الروسية استهدفت بشكل متزايد مقاتلي تنظيمي داعش وجبهة النصرة المدرجين على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية. ويوضح استبدال المقاتلات بالهليكوبتر أن دور روسيا العسكري الجديد في الحرب على التنظيمات الإرهابية في سورية هو الاشتراك المباشر في القتال.

وقال دي لاريناجا: إن «طائرات الهليكوبتر الهجومية تلعب دوراً في المعارك أكبر من ذلك الذي كانت تلعبه المقاتلات فيما سبق»، وأضاف: «لم نشهد من قبل قط طائرات روسية تحلق على هذا المستوى المنخفض».

واستخدمت الهليكوبتر من طرازي «إم. آي ٢٨ إن» و«كيه. إيه ٥٢»، التي تشبه كثيراً طائرات «الأباتشي» الأميركية لتوفير غطاء جوي عن قرب للجيش العربي السوري عندما حقق نصراً كبيراً باستعادة تدمر من أيدي داعش في آذار الماضي.

وقال برونك: إن «نشر طائرات الهليكوبتر هو استجابة للاحتياجات المتغيرة للجيش السوري»، وأضاف: «لم تعد تلك الطائرات تقصف المدن المحاصرة كثيراً لمحاولة طرد المتمردين... وبدلاً من ذلك تحاول المساعدة في الاشتباك القائم أكثر على التحرك والمناورة. وقال: «حيث إن الدور التكتيكي للقوات الحكومية السورية أو تركيزها قد تغير فإن أسلوب الدعم الروسي يجب أن يتغير».

رويترز

بسبب نتائج «مؤتمر الرياض» وأداء «الهيئة العليا للمفاوضات»

خدام يعلن استقالته من «هيئة التنسيق»

الوطن

أعلن عضو المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي والناطق الرسمي باسمها منذر خدام استقالته من الهيئة، بسبب «نتائج مؤتمر الرياض» للمعارضة و«أداء الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة، إضافة تعهده بـ«اعتزال العمل السياسي بمجرد أن توضع الأزمة السورية على طريق الحل»، وذلك بالترافق مع الجولة الثالثة الجارية في جنيف من المحادثات السورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» عبر «الفيسبوك»، قال خدام: «لم أعد متحدثاً باسم هيئة التنسيق، فقد تركت الهيئة»، مضيفاً: في رده على سؤال إن كان استقال من الهيئة: «نعم»، موضحاً أن ذلك جرى «منذ نحو أسبوع، ولكن لم أعلن ذلك للإعلام حتى لا تستغل ضد هيئة التنسيق».

وكشف خدام عن أن الأسباب التي أدت إلى استقالته «كثيرة»، منها «عدم موافقتي على نتائج مؤتمر الرياض»، مضيفاً: «لم يكن أداء زملائي في المؤتمر جيدا فارتضوا حصة هامشية في وفد التفاوض». وتابع «إضافة إلى ذلك لست راضيا عن أداء الهيئة العليا للمفاوضات».

وشاركت هيئة التنسيق في مؤتمر الرياض للمعارضة الذي عقد أواخر العام الماضي في وانبثقت عنه «الهيئة العليا للمفاوضات»، والتي شكلت بدورها وفداً معارضاً لمفاوضة الوفد الحكومي الرسمي في المفاوضات.

وتم تمثيل هيئة التنسيق في وفد معارضة الرياض بثلاث شخصيات. كما إن منسقها العام حسن عبد العظيم كان في جنيف طيلة انعقاد الجولة الثانية من محادثات جنيف التي انتهت في ٢٤ آذار الماضي، وهو موجود حالياً هناك حيث تجري الجولة الثالثة.

وأوضح خدام في تصريحه أن «الأهم أنني كنت قد تعهدت بعد مؤتمر (المعارضة في فندق) سميراميس (بدمشق) في عام٢٠١١ أنني سوف اعتزل العمل السياسي بمجرد أن توضع الأزمة السورية على طريق الحل.. وهناك أسباب تنظيمية عديدة».

وأكد خدام أنه لا ينوي تشكيل جسم سياسي معارض جديد وإنما «التفرغ لعملي العلمي والثقافي».

وإن كان سيتوقف عن العمل كمعارض سياسي بعد الاستقالة قال خدام: «سوف أمارس العمل السياسي من خلال الكتابة فقط». وفي أواخر الشهر الماضي أعلن خدام في صفحته الشخصية على موقع «فيسبوك» أنه قد يستقيل ويعتزل العمل السياسي بعد الاجتماع القادم للمجلس المركزي للهيئة نهاية شهر نيسان المقبل.

وكتب حينها خدام في تدوينة له: في الخامس من شهر آذار من عام ٢٠١١ كتبت مقالة استشرفت فيها حتمية انتفاضة الشعب السوري ضد نظام الاستبداد الحاكم، وما إن بدأ حراك الشعب السوري في الثامن عشر من الشهر ذاته، حتى وجدت نفسي منخرطاً في مجراه، وفي خدمته بكل جهدي السياسي والثقافي...». وأضاف: «ويبدو لي أنه قد آن الأوان للتفكير جدياً بتنفيذ تعهد كنت قد قطعته على نفسي بعيد مؤتمر المعارضة الأول الذي عقد في دمشق في حزيران ٢٠١١، والذي كان لي شرف ترؤسه، بأنني سوف أعتزل العمل السياسي عندما تصير الأزمة السورية على طريق الحل... وهي اليوم كما تبدو لي على طريق الحل فعلاً... لقد تشرفت بمعرفة كثيرين خلال عملي السياسي وكسبت منهم أصدقاء متميزين... وفي الوقت ذاته كنت دائماً متفهماً لهذا التنوع الكبير بين السوريين...». وقبل أيام قليلة طالب خدام وفد معارضة الرياض بالانتقال وبسرعة من الرغبات المطالبة برحيل الرئيس بشار الأسد إلى المواقف السياسية بتحديه في انتخابات نزيهة ومراقبة دولياً.

ولفت خدام حينها في صفحته على «فيسبوك» إلى أنه ولأول مرة الخارجية الأميركية تثمن دور الجيش السوري في تصديه لداعش وجبهة النصرة وتحمل النصرة وحلفاءها المسؤولية عن خرق الهدنة في ريفي حلب وإدلب، معتبراً أن هذا الموقف يعكس تغييراً أساسياً في السياسة الأميركية وعلى المفاوضين أخذه بالحسبان.

وشدد على أنه ينبغي التركيز في الجولة القادمة على تشكيل الحكومة التي ستقود المرحلة الانتقالية، وصلاحياتها، وإعداد الدستور، وقال: «في هذه القضايا يمكن أن تحققوا الكثير، أما إذا استمررتم بالتركيز على رحيل (الرئيس) الأسد (...) فسوف تحصدون لا شيء».

منذر خدام

وفد أممي يدخل داريا لمعاينة الواقع الإنساني

وكالات

دخل أمس وفد من الأمم المتحدة برئاسة ممثلة المبعوث الأممي الخاص بسورية، خولة مطر، إلى مدينة داريا بريف دمشق الغربي. وتهدف الزيارة إلى معاينة الواقع الإنساني في المدينة، وتعتبر الأولى من نوعها منذ اندلاع الأزمة السورية وسيطرت التنظيمات المسلحة ومنها تنظيم جبهة النصرة المدرجة على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية على داريا.

وقال المجلس المحلي لمدينة داريا في صفحته على موقع «فيسبوك» صباح أمس: «من دون مساعدات إنسانية دخل قبل قليل وفد من الأمم المتحدة برئاسة السيدة خولة مطر ممثلة المبعوث الدولي دي ميستورا، لمعاينة الواقع الإنساني في المدينة المحاصرة منذ تشرين الثاني ٢٠١٢».

وأشار المجلس إلى أن هذه هي «الزيارة الأممية الأولى إلى داريا منذ حزيران ٢٠١٢، ولم يدخل المدينة أي مساعدات إنسانية منذ بدء الحصار الذي تفرضه عليها قوات النظام».